A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/766
9 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/49/429 و Add.1). والتقت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثل الأمين العام الذي زودها بمعلومات إضافية.

٢ - وأبلغت اللجنة، خلال نظرها في مسألة تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، أنه بسبب انقضاء فترة زمنية، فإن بعض المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام، المتعلق، في جملة أمور، بتقدير التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وللفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لم تعد صحيحة. ومن ثم زودت اللجنة بالبيانات المنقحة، الوارد ذكرها في المناقشة أدناه، والتي ستصدر بوصفها إضافة ثانية لتقرير الأمين العام (A/49/429/Add.2).

٣ - وكان مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٣، قد قرر أن ينشئ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وقد تم تمديد ولاية البعثة بقرارات لاحقة من مجلس الأمن، كان آخرها القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي قضى بتمديد الولاية لغاية ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. كما أذن مجلس الأمن للأمين العام بزيادة قوة البعثة، حسب الاقتضاء، إلى ما يصل إلى ١٣٦ مراقبا عسكريا وتزويدها بالدعم المناسب من الموظفين المدنيين.

٤ - وكما أشير في الوثيقة A/49/429، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٢٥٦/٤٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، بأن يدخل في التزامات بشأن البعثة بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٢٠٠ ٣٣٤ دولار (صافيه ٠٠٠ ٣١٣ دولار) شهريا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، إذا قرر مجلس الأمن استمرار البعثة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ورهنا بالحصول على موافقة مسبقة من اللجنة على المستوى الفعلي للالتزامات التي يتم الارتباط بها لتلك الفترة، على أن يقسم عبء المبلغ المذكور فيما بين الدول الأعضاء وفقا للمخطط المبين في ذلك القرار.

121294 121294 94-49210

٥ - وبرسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، وافقت اللجنة على أن يدخل الأمين العام في التزامات يصل إجماليها إلى ٤٠٠ ٢٢٦ دولار (صافيها ٠٠٠ ٢١٢ دولار) بشأن ٢٢ مراقبا عسكريا تم وزعهم بالفعل، وذلك للفترة الممتدة من ١ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، عملا بالقرار ٢٥٦/٤٨، مع تقسيم عبء هذا المبلغ فيما بين الدول الأعضاء، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة بعد ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وكذلك وافقت اللجنة على أن يدخل الأمين العام في التزامات فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ٣٣ مراقبا بمبلغ ٠٠٠ ١٧٧ ١ دولار لتكاليف البداية وفي التزامات يبلغ إجماليها ٠٠٠ ٨٨ دولار (صافيها ٥٠٠ ٨٧ دولار) بشأن الاحتياجات التشغيلية المتكررة، وذلك طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٦ - وفيما يخص فترة ما بعد ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أذنت اللجنة للأمين العام بأن يدخل في التزامات يصل إجماليها إلى ٠٠٠ ٢٦١ ١ دولار (صافيها ٤٠٠ ١٨٩ ١ دولار) لفترة شهرين تمتد حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتتألف من المبلغ الذي إجماليه ٤٠٠ ١١٠ ١ دولار (صافيه ٠٠٠ ٠٤٠ ١ دولار) في إطار الإذن الممنوح في القرار ٢٥٦/٤٨، المقرر تقسيمه فيما بين الدول الأعضاء، والبقية التي إجماليها ٦٠٠ ١٥٠ دولار (صافيها ٤٠٠ ١٤٩ دولار) طبقا لأحكام القرار ٢٢٩/٤٨.

٧ - وإلى حين قيام الجمعية العامة بالنظر في التقرير الوارد في الوثيقة A/49/429 وافقت اللجنة، بموجب رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على أن يدخل الأمين العام في التزامات تتعلق ببعثة المراقبين يصل إجماليها إلى ٢٠٠ ٩١٠ ٧ دولار (صافيها ٦٠٠ ٧٩٨ ٧ دولار) وذلك عن الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، عملا بأحكام القرار ٢٢٩/٤٨ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية.

٨ - ووافقت اللجنة أيضا، بموجب رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بأن يدخل الأمين العام في التزامات بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بالقيمة المتبقية من مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار (البالغ إجماليها ٢٠٠ ٩٣٩ ١ دولار) للفترة من ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٨ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية.

٩ - وستنتهي فترة الولاية الحالية للبعثة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ولهذا، يطلب الأمين العام أن تتخذ الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، الترتيبات المناسبة لتدبير نفقات البعثة لفترة ما بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار البعثة بعد ذلك التاريخ.

١٠ - واستنادا إلى المعلومات التي تلقتها اللجنة، سيرد في الوثيقة A/49/429/Add.2 تنقيح للفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام (A/49/429)، التي تتضمن قائمة الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل البعثة. وترد الإجراءات المنقحة في الفقرات التالية.

تقرير الأداء عن الفترة من ٧ آب/اغسطس ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

١١ - يتضمن المرفقان الأول والثاني للوثيقة A/49/429/Add.1 بيانات موجزة ومعلومات إضافية عن الأداء المالي للبعثة خلال الفترة من ٧ آب/اغسطس ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وكما هو مبين في هذين المرفقين، وصل مجموع النفقات إلى ما إجماليه ٤٠٠ ٣٨٨ ٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢٧٦ ٢ دولار)، ونجم عن ذلك رصيد غير مثقل بلغ (إجماليه وصافيه) ٢٠٠ ١٤٢ ١ دولار. وقد تحقق هذا الرصيد نتيجة حصول البعثة، دون مقابل، على مركبات من قوة الأمم المتحدة للحماية، وتأخر الحصول على معدات الاتصالات، واستلام محطتين طرفيتين لانمارسات من فوائض سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وانخفاض رسوم الاتصالات التجارية عما كان متوقعا.

تقدير التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

١٢ - كما هو مبين في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام (A/49/429)، فإن تقديره للتكاليف خلال فترة الستة أشهر ونصف الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ يصل إلى ما إجماليه ٢٠٠ ٠٣٤ ١٥ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥١٧ ١٤ دولار). غير أنه خلال نظر مسألة تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، أبلغ ممثل الأمين العام اللجنة الاستشارية أنه يتعين تنقيح الاحتياجات المقدرة أعلاه بتخفيضها على نحو يعكس الوفورات المتوقعة البالغة ٨٠٠ ٧٨٢ ٥ دولار بعد مراعاة الاحتياجات الإضافية البالغ إجماليها ٠٠٠ ٤٦٣ دولار، والمتصلة بأماكن العمل (٠٠٠ ٣٠ دولار) ومعدات الاتصالات (٠٠٠ ٢٥٠ دولار) واللوازم الطبية (٥٠٠ ٢٢ دولار) والشحن (٥٠٠ ١٦٠ دولار). وقد نتجت الوفورات عن تخفيضات في تكاليف المراقبين العسكريين (٥٠٠ ٢٠٠ دولار) وتكاليف الموظفين المدنيين (٣٠٠ ٦٦٨ ١ دولار) وعمليات النقل (٥٠٠ ٣٧٦ ٣ دولار) والعمليات الجوية (٥٠٠ ٠٠٠ ١ دولار).

١٣ - ويبلغ العدد الإجمالي المقترح للموظفين المدنيين للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ١٥٠ موظفا (٢٠ من الفئة الفنية و ٢٣ من فئة الخدمة الميدانية و ١٠ من فئة خدمات الأمن و ١٦ من فئة الخدمات العامة و ٨١ موظفا محليا). ويرد في المرفقين الثامن والتاسع للوثيقة A/49/429 تفاصيل جدول الوظائف الحالي والمقترح وتوصيف الوظائف للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف المقترح البالغ ١٥٠ وظيفة يزيد بمقدار ٩٩ وظيفة عن العدد الحالي للوظائف البالغ ٥١ وظيفة. وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة أنه ورد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام (A/49/429) أنه "بسبب صعوبة الأوضاع على أرض الواقع وتدني حالة الهياكل الأساسية وندرة الموظفين المحليين الذين تتوافر لديهم المهارات المطلوبة، وندرة الخدمات الضرورية، فإن عدد موظفي الدعم الدوليين المطلوب سيكون أكبر من المعتاد كثيرا".

١٤ - وأبلغت اللجنة أن البعثة تحتاج إلى ٣ من المترجمين الشفويين الدوليين و ٥١ مترجما شفويا محليا، خصوصا لمرافقة المراقبين العسكريين أثناء أعمال الدورية اليومية لأن السكان المحليين في منطقة البعثة يتحدثون بلغات مختلفة عديدة ولأن عدد المراقبين العسكريين الذين يتحدثون باللغات المحلية قليل جدا.

١٥ - وبعد أن ناقشت اللجنة مسألة الموظفين المدنيين بقدر من الإسهاب، خلصت إلى أن مستوى رتب الموظفين المدنيين وعددهم مرتفعان. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعيد النظر في هذا البند بغية التحقق مما إن كان تصغير الملاك عن ذلك مناسبا أم لا للاحتياجات التشغيلية للبعثة.

١٦ - وتطلب اللجنة أيضا أن يكفل الأمين العام مستقبلا أن تبين توصيفات الوظائف على نحو أكثر دقة الأعمال التي ستؤدى في تلك الوظائف. وعلى سبيل المثال، ترى اللجنة أن المرفق التاسع للوثيقة A/49/429، لا يتضمن تبرير الوظائف من حيث الاحتياجات التشغيلية للبعثة ولكنه وصف عام للوظائف يكاد يصل إلى ما يبدو أنه صيغة موحدة.

١٧ - وأُبلغت اللجنة بأن معامل الشواغر، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كان ٤٦ في المائة للموظفين الدوليين و ٥٠ في المائة للموظفين المحليين.

١٨ - وأُبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة سيكون لها مقران، أحدهما في سوخومي والآخر في بيتسوندا. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن ينظر في هذا الأمر مرة أخرى للتأكد من أن هيكل البعثة مصمَّم بحيث تُستبعد إمكانية تكبد نفقات مالية لا لزوم لها.

١٩ - وأبلغت اللجنة أيضا بأنه تم حاليا إبرام اتفاق مركز البعثة مع حكومة جورجيا. وفي هذا الصدد، تعتقد اللجنة أن التنفيذ التام للاتفاق سيساعد على كبح التكاليف.

٢٠ - ويتضمن بند العمليات الجوية اعتمادا لاستئجار طائرة هليكوبتر متوسطة واحدة من طراز سوبربوما وطائرة واحدة ثابتة الجناح من طراز بتشكرافت (انظر A/49/429، المرفق الرابع، الفقرتين ٤١ و ٤٨). وأبلغت اللجنة بأن الطائرة الهليكوبتر ستلزم اعتبارا من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبأن الطائرة الثابتة الجناح ستستخدم ابتداء من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفيما يتعلق بالطائرة الهليكوبتر، أبلغت اللجنة أيضا بأنه سيُتعاقد على استئجارها اعتبارا من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على أساس أن يكون ذلك "حسب الاقتضاء". وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يتأكد من أن هذا التغيير فعال من حيث التكلفة.

٢١ - ويطلب الأمين العام رصد ٩٠٠ ٧٣٣ دولار في إطار بند الاتصالات. بيد أن اللجنة تلاحظ أن هذا المبلغ قد نُقح بالزيادة في الإضافة الجاري إصدارها لتقرير الأمين العام (انظر الفقرة ٢ أعلاه) إلى ٩٠٠ ٩٨٣ دولار، أي أكثر من المبلغ السابق بـ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. وهذه الزيادة ناجمة عن تكلفة محطة أرضية واحدة في بيتسوندا، بالاضافة إلى المحطة الكائنة في سوخومي. ولدى استفسار اللجنة عن ذلك، أبلغت

بأن المحطتين الأرضيتين لازمتان كلتاهما لأن الحالة الراهنة للبنية الأساسية للبعثة لا تتيح الاتصال المباشر بين مقري البعثة في سوخومي وبيتسوندا.

٢٢ - وتتساءل البعثة عن ضرورة وجود محطتين من طراز VSAT ومحطتين طرفيتين من طراز إنمارسات ـ ألف لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. والمفهوم لدى اللجنة هو أنه بمجرد أن تدخل محطة VSAT الثانية حيز التشغيل، سيمكن خفض الاعتماد على خدمة انمارسات المكلّفة (٠٠٠ ٢٥ دولار شهريا). وتتوقع اللجنة أن تصبح محطة VSAT الثانية جاهزة للاتصال المباشر في أقرب وقت ممكن، ومن ثم توصي بخفض التقدير المتعلق برسوم استخدام إنمارسات بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة أنه يقترح رصد ٧٠٠ ٦٠٣ ١ دولار في إطار بند المعدات الأخرى. ويشمل هذا ٨٠٠ ٥٨ دولار لأثاث المكاتب، و ٣٠٠ ٩٨ دولار لمعدات المكاتب، و ٠٠٠ ٧١٦ دولار لمعدات تجهيز البيانات، و ١٠٠ ٢٤٠ دولار للمولدات الكهربائية. وبالنظر إلى حجم البعثة، ترى اللجنة أن هذا الطلب مرتفع. فعلى سبيل المثال، لا يرد في تقرير الأمين العام تبرير لاقتناء ٢٨ من مقاعد المديرين، و ١١٦ من طاولات الحواسيب، و ١٤٤ من مقاعد الزوار، و ٨٨ من مقاعد السكرتيرين، في إطار بند أثاث المكاتب، واقتناء حاسوب مركزي وبرامجيات، في إطار معدات تجهيز البيانات (انظر A/49/429، المرفق الرابع، الفقرتين ٦٤ و ٦٦). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض هذا التقدير بمبلغ ٧٠٠ ٣٠٣ دولار.

٢٤ - وبناء على المعلومات المقدمة إلى اللجنة، يطلب الأمين العام رصد اعتماد إجماليه ٤٠٠ ٢٥١ ٩ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٥٠ ٨ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وعلى ضوء ملاحظات اللجنة وتوصياتها (انظر الفقرات ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ أعلاه)، فإنها توصي بأن تعتمد الجمعية العامة ما إجماليه ٧٠٠ ٨٤٧ ٨ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٤٧ ٨ دولار) للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

تقدير التكاليف للفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٢٥ - يقدر الأمين العام احتياجات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بما إجماليه ٤٠٠ ٢٢٨ ٢٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٩٢ ١٨ دولار)، أي بواقع ما إجماليه ٧٠٠ ٦٨٥ ١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٨٢ ١ دولار شهريا (انظر A/49/429، الفقرة ٣٢ والمرفق الخامس). بيد أن اللجنة أبلغت بأن هذه التقديرات قد نُقحت كما يلي: ما إجماليه ٤٠٠ ٤٦٤ ٢١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٢٢٨ ٢٠ دولار) بدلا من ما إجماليه ٤٠٠ ٢٢٨ ٢٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٩٢ ١٨ دولار) وما إجماليه ٧٠٠ ٧٨٨ ١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٦٨٥ ١ دولار) بدلا من ما إجماليه ٧٠٠ ٦٨٥ ١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٨٢ ١ دولار).

٢٦ - وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين، فإن الأمين العام يقدرها بما مجموعه ١٠٠ ٨١٨ ٧ دولار (انظر A/49/429 ، المرفق الخامس). وتلاحظ اللجنة أن هذا المبلغ يشمل تكلفة السفر إلى منطقة البعثة ومنها. وأعربت اللجنة عن انشغالها من أنه قد يكون هناك عنصر من التداخل أو الازدواج في حساب التقديرات المتعلقة بالسفر الرسمي وعنصر السفر المشمول في التكاليف العامة للموظفين. وأبلغت اللجنة بأن منهجية حساب تقديرات السفر قيد الاستعراض حاليا لإزالة أي احتمال للازدواج في الحساب.

٢٧ - وأبلغت اللجنة بأن تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين لهذه الفترة محسوبة على أساس أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ستبلغ كامل ملاكها بحلول ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ومن ثم فإنه لم يوضع في الحسبان أي معامل للشواغر لدى حساب هذه التكاليف. بيد أن اللجنة أبلغت بأنه يمكن تخفيض مبلغ ٦٠٠ ١٤٢ دولار فيما يتعلق بثماني وظائف الفئة الفنية سيشغلها أشخاص معينون في البعثة غير مستحقين لتسوية مقر العمل. وترى اللجنة، بالنظر إلى أن معامل الشواغر كان ٤٦ في المائة للموظفين الدوليين و ٥٠ في المائة للموظفين المحليين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انظر الفقرة ١٧ اعلاه)، أن الشواغر قد تستمر خلال الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من الوفورات في إطار هذا البند. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض هذا التقدير بمبلغ ٦٠٠ ١٤٢ دولار.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتكاليف العامة للموظفين، أبلغت اللجنة بأن المبلغ الذي قدره ٤٠٠ ١١٨ ٢ دولار يمكن خفضه بمبلغ ٠٠٠ ١٧٥ دولار فيما يتعلق بسفر التنسيب ذهابا لخمسة وثلاثين من الموظفين المدنيين الدوليين وبمبلغ ٨٠٠ ١٤٥ دولار فيما يتعلق بالموظفين المحليين. ولدى الاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة بأن هذه التكاليف تستند إلى معايير التكلفة الكاملة. وبالنظر إلى طبيعة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ترى اللجنة أن النفقات المشمولة في كثير من العناصر القياسية المستخدمة في حساب التكاليف العامة للموظفين يمكن، في خلال هذه الفترة، ألا تنشأ على الإطلاق أو قد لا تلزم بالقدر الكامل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض هذا التقدير بمبلغ ٨٠٠ ٣٢٠ دولار.

٢٩ - ويشمل بند المعدات المملوكة للوحدات اعتمادا قدره ٠٠٠ ٣٦ دولار (A/49/429، المرفق السادس، الفقرة ١٣). وقد أبلغت اللجنة بأن إدراج هذا المبلغ حدث خطأ. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض هذا التقدير بمبلغ ٠٠٠ ٣٦ دولار.

٣٠ - ويقدر الأمين العام ما مجموعه ٢٠٠ ٦٤٩ دولار لتكلفة عمليات النقل. وتلاحظ اللجنة أن هذا التقدير قائم على أساس وجود ١٧٠ مركبة (A/49/429، المرفق السادس، الفقرات ٣٨ - ٤٠). بيد أن اللجنة قد أبلغت بأنه نظرا إلى أن هذا التقدير يتصل بصيانة المركبات فقط فإنه يمكن أن يخفض بنسبة النصف (٦٠٠ ٣٢٤ دولار). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض هذا التقدير بمبلغ ٦٠٠ ٣٢٤ دولار.

٣١ - ورهنا بالمقرر الذي سيتخذه مجلس الأمن بشأن تجديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لا يحتمل أن تتجاوز احتياجات البعثة ما إجماليه ٠٣٤ ٧٢٠ ١ دولار شهريا.

- - - - -